التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

ما زالت فلسطين أحد أهم العناوين التي تشغل العالم الإسلامي، فقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة على أجندة العالم الإسلامي خلال سنة 2011، من خلال مجموعة قضايا أهمها: توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة نيل الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وإتمام صفقة تبادل الأسرى، المعروفة بصفقة شاليط، واستمرار تهويد القدس، وكذلك استمرار حصار قطاع غزة.

وفي هذا الفصل سنستعرض بشيء من التفصيل الدور الذي لعبته منظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation (OIC)، بالإضافة إلى استعراض مواقف دولتين إسلاميتين رئيستين تجاه القضية الفلسطينية، وهما تركيا وإيران. كما سنقف على التحركات الشعبية والرسمية في كل من إندونيسيا وماليزيا، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع الدول الإسلامية.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

استمرت منظمة المؤتمر الإسلامي على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن كثاني أكبر منظمة دولية، خارج إطار الأمم المتحدة، والتي تضم 57 دولة إسلامية ممثلة في المنظمة، والتي وضعت "دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حالياً للاحتلال الأجنبي، وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها"[1] على رأس أهدافها. غير أنها استمرت في تناولها لقضاء الشعب الفلسطيني بشكل لا يتناسب مع وزنها الحقيقي كمنظمة تجمع العالم الإسلامي الغني بالموارد البشرية والمالية. إذ إنها تبقى في النهاية تجمعاً رسمياً يعكس ساحة المشترك الممكن بين أنظمة مختلفة التكوينات والتوجهات والأيديولوجيات والإمكانات والاهتمامات والأولويات.

وعلى ما يبدو فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تأثرت إيجاباً بحالة التغيير الحاصلة في المنطقة، واستجابت لرغبة العديد من أعضائها في تفعيل دورها، حيث قررت إجراء تغيير لاسمها وشعارها، فقد تبنى اجتماع مجلس وزراء خارجية دول "منظمة المؤتمر الإسلامي" الـ 38 الذي عقد في عاصمة كازاخستان أستانة في 2011/6/28، تغيير اسم المنظمة إلى "منظمة التعاون الإسلامي"، واعتماد شعار جديد لها، دون إجراء تعديلات جوهرية في استراتيجية عملها أو هيكلتها العامة.

استمرت المنظمة خلال سنة 2011 في دعمها التقليدي للقضية الفلسطينية، وتابعت التنديد بالاعتداءات الإسرائيلية على القدس، دون أن تمكنها عوائق تكوينها البنيوي والرسمي من القيام بإجراءات عملية مؤثرة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدّ الشعب الفلسطيني وتهويد المقدسات الإسلامية في فلسطين. وفي هذا الإطار، استنكر أمين عام المنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو مصادرة السلطات الإسرائيلية على بيت مفتى القدس السابق الحاج أمين الحسيني، وعدّ أوغلو هذا الإجراء "انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ولاتفاق جنيف الرابع الذي يحرّم على قوى الاحتلال تغيير معالم الأراضي المحتلة، أو الاستيلاء على الأملاك الخاصة ونقل المستوطنين إليها"[2].

كما دعمت المنظمة التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك من خلال دعوة وجهها اتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة، لاتخاذ موقف إسلامي موحد بشأن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ورفع مستوى العلاقات مع فلسطين إلى مستوى دولة، وفتح سفارات لها[3]. وهو ما أكده اتحاد مجلس البرلمانات الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية[4].

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وممتلكاته، شبه الأمين العام للمنظمة هذه الممارسات غير الشرعية بمثابة "حرب مفتوحة على الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي"، كما عبر عن قلقه الشديد على مصير القدس[5]. ودعا أوغلو إلى مخاطبة الرأي العام العالمي وإبراز الصورة الحقيقية للقضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني، وتصحيح الصورة المشوهة التي تقدمها آلة الإعلام الإسرائيلية، من خلال تبادل المواد الإعلامية بين وسائل الإعلام في الدول الأعضاء مع أجهزة الإعلام الفلسطينية[6].

واستمرت المنظمة الإسلامية في رفضها للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، فقد دانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO) هجوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على سفينة "الكرامة" الفرنسية Dignity، إحدى سفن "أسطول الحرية 2"، وعدّت المنظمة الهجوم الإسرائيلي "عملاً إجرامياً إرهابياً يدل على استهتار إسرائيل بالقانون الدولي"، ودعت المجتمع الدولي إلى إرغام "إسرائيل" على إنهاء حصارها للشعب الفلسطيني، و"لجم استهتارها بالقانون الدولي وممارساتها الإرهابية"[7].

وفيما يخص المصالحة الفلسطينية رحبت المنظمة بتوقيع حركتي "فتح" و"حماس" في 2011/4/27 على اتفاق المصالحة الوطنية برعاية مصرية. وأبدت المنظمة على لسان أمينها العام أكمل الدين إحسان أوغلو، استعدادها للإسهام في أي خطوات من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية[8].

وفي ملاحظة لانعكاسات الثورات العربية على حجم المساعدات التي أسهمت فيها منظمة التعاون الإسلامي في فلسطين، فقد بلغت قيمة المشاريع المنفذة في مدينة القدس خلال سنة 2011 نحو 6 ملايين دولار من أصل 30 مليون دولار كانت مقرة لتلك السنة، بينما بلغت قيمة المشاريع المنفذة خلال سنة 2010 نحو 12 مليون دولار. وقد أوضحت المؤسسة العربية الإسلامية التابعة للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، أن هذا الانخفاض يعود إلى الأجواء غير المستقرة في العالم العربي التي يصعب فيها إطلاق حملات لجمع التبرعات[9].

على الرغم من التغيير الذي أحدثته منظمة المؤتمر الإسلامي لاسمها وشعارها، إلا أنه كما يبدو فإن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت غير قادرة على لعب دور يتناسب وحجمها كثاني أكبر منظمة عالمية خارج إطار الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على ما يخص القضية الفلسطينية والقدس، التي أمعن الاحتلال في تهويدها وتغيير واقعها، بل يندرج واقع المنظمة على كافة القضايا الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى ما يبدو فإننا بحاجة إلى مزيد من الانتظار حتى تتحول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة مؤثرة في مجريات القضية الفلسطينية وقضايا العالم الإسلامي الأخرى.

ثانياً: تركيا

دخلت سنة 2011 والعلاقات التركية – الإسرائيلية ما تزال تحت وطأة التداعيات التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية فجر 2010/5/31. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين استمرت "إسرائيل" في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي. غير أن سنة 2011 شهدت محاولات أكثر جدية لتجاوز التوتر بين أنقرة وتل أبيب. وقد أسهم اتخاذ حكومة حزب العدالة والتنمية (*Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)*) The Justice and Development Party بزعامة رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan موقفاً سلبياً من النظام السوري، وعدم مشاركة تركيا في الاستعدادات التي كانت قائمة لإرسال أسطول الحرية 2، في تعزيز التفاؤل بالوصول إلى حلّ، وبالتالي تكثيف اللقاءات بين الإسرائيليين والأتراك.

وتفاوتت الإشارات حول المدى الذي بلغته هذه المحادثات. وكان كل طرف يراهن على تنازل من الطرف الثاني. لكن السياق العام خلال 2011 كان تفادي أي طرف القيام بخطوة استفزازية ضدّ الطرف الآخر. فمن جهة لم تبرز في أثناء الحملة الانتخابية لأردوغان في انتخابات 12 حزيران/يونيو، والتي انتصر فيها بحوالي 50% من أصوات الناخبين، الانتقادات ضدّ السياسات الإسرائيلية؛

فيما بادر رئيس حكومة "إسرائيل" بنيامين نتنياهو لتوجيه رسالة تهنئة لأردوغان بفوزه في الانتخابات، عبّر فيها عن سعادته للعمل مع الحكومة التركية الجديدة في كل القضايا الثنائية، آملاً "إحياء روح الصداقة والتعاون المستمرة على امتداد الأجيال"[10].

كان قرار هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) التي يترأسها بولنت يلدرم Bulent Yildirim عدم مشاركة سفينة مرمرة التركية (أسطول الحرية)، ولا أي سفينة تركية أخرى، في أسطول الحرية، الذي كان مُنظموه يعدّون لحملة ثانية لكسر الحصار عن قطاع غزة لافتاً للنظر. وجاء قرار عدم المشاركة بعد ضغوط حكومية كبيرة على المنظمات التركية التي كانت ستشارك. وأوردت جريدة راديكال Radikal المحسوبة على المعارضة أن السبب الأساسي لقرار هيئة الإغاثة الإنسانية عدم المشاركة في أسطول الحرية 2 يعود إلى ضغوط حكومية تركية على الهيئة، في مرحلة تتفرغ فيها تركيا للموضوع السوري. وقالت الجريدة إن اتصالاً في نهاية أيار/ مايو من الرئيس الأمريكي باراك أوباما برئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان دفع بالأخير لاتخاذ قرار بمنع هيئة الإغاثة الإنسانية وسفينة مرمرة من المشاركة في أسطول الحرية. وقالت الجريدة إن واشنطن وأنقرة لا تريدان نشوب أي توتر جديد بين تركيا و"إسرائيل"، وأن الحكومة التركية منشغلة الآن بالوضع في سورية، غير أن كلام الجريدة لا يخلو من المبالغة، لأن قيام تركيا بالتهدئة لاعتبارات استراتيجية مختلفة كان سابقاً لتفجُّر الأوضاع في سورية. وبعد قرار هيئة الإغاثة الإنسانية عدم المشاركة تلقى أردوغان من أوباما تهنئة مزدوجة: الأولى بفوزه في الانتخابات النيابية، والثانية لقرار عدم مشاركة تركيا بأسطول الحرية. وأشارت الجريدة إلى تصاعد التعاون التركي الغربي، ولا سيّما اتخاذ إزمير مقراً للعمليات البرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) في منطقة المشرق وآسيا[11].

ومن جهة أخرى، ظهرت أنباء عن اتصالات واجتماعات بين مسؤولين أتراك وإسرائيليين للوصول إلى صيغة اعتذار إسرائيلية من تركيا تنهي الأزمة، وتفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الطرفين. وتكثّف الحديث عن ذلك في النصف الثاني من شهر آب/ أغسطس 2011. وقد كشفت جريدة ميلّيت Milliyet التركية عن جوانب من الاتصالات بين موفدين أتراك وإسرائيليين، قائلة إن المحادثات السرية بدأت قبل تسعة أشهر، وإن البروتوكول الذي كان سيوقع بين البلدين له صفة الاتفاقية الدولية، وليس مجرد تصريح أو إعلان بالاعتذار[12].

وقال مصدر دبلوماسي تركي رفيع المستوى لميلّيت، وتبعاً أيضاً لمصادر وزارة الخارجية، إن المحادثات السرية بدأت في 2010/12/5 في جنيف بين مدير عام الخارجية التركية فريدون سينيرلي أوغلو Feridun Sinirlioglu والمبعوث الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة يوسف سيشانوفر Joseph Ciechanover، واستؤنفت في نيويورك، حيث توصل الطرفان إلى اتفاقية ذات طابع دولي

من قسمين حول "التعويضات" و"التطبيع". وتتضمن الوثيقة اعتذاراً إسرائيلياً، مقابل تعزيز العلاقات العسكرية والاقتصادية. ومقابل دفع تعويضات للضحايا الأتراك، يمتنع أهالي هؤلاء عن رفع أية دعوى ضدّ الجنود الإسرائيليين على الصعيد الدولي.

وقد تضمن قسم "التطبيع" الجملة التي تعدّها تركيا مفتاحاً لحلّ المشكلة وهي "إن إسرائيل وبسبب الأخطاء أثناء العمليات العسكرية التي أدت إلى مقتل تسعة أشخاص تعتذر من الشعب التركي". لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يستطع إقناع أعضاء حكومته بصيغة الاعتذار هذه فتمّ تجميدها.

وأعادت الجريدة التذكير باللقاءات السرية بين أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu وزير الخارجية ووزير التجارة الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer في نهاية حزيران/ يونيو 2010. ومن بعد ذلك كان إرسال تركيا طائراتٍ لإخماد حرائق في شمال فلسطين، وهو ما أوجد ارتياحاً لدى الرأي العام الإسرائيلي. وأضافت الجريدة إن المحادثات السرية استؤنفت في شتاء 2011، ولا سيّما بعدما تزايد التنسيق بين تركيا والولايات المتحدة حول الأزمة في ليبيا وسورية، حيث نصحت واشنطن تل أبيب بالاعتذار من تركيا. وفي هذا الوقت تجاوب رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أمام طلب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمنع سفينة مرمرة من المشاركة في أسطول الحرية 2.

وفي الفترة 6-2011/7/8 استؤنفت المحادثات بين سينيرلي أوغلو ومساعد رئيس الحكومة الإسرائيلية موشيه يعلون في نيويورك، حيث أعطى نتنياهو من جديد إشارة الموافقة على الاعتذار، وأبلغت أنقرة واشنطن بالصيغة. لكن الصيغة عارضها من جديد وزيران في حكومة نتنياهو التي اجتمعت وفشلت في اتخاذ قرار الاعتذار. واقترح نتنياهو على أنقرة تأجيل إصدار لجنة التحقيق قرارها ستة أشهر لأن 78% من الرأي العام الإسرائيلي يعارض الاعتذار.

وفي 2011/9/1 التقت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton بنظيرها التركي داود أوغلو؛ واقترحت تأجيل نشر تقرير لجنة التحقيق إلى نهاية أيلول/ سبتمبر 2011. ووافق داود أوغلو، لكن في اليوم نفسه كانت جريدة النيويورك تايمز The New York Times تنشر ملخصاً وافياً للتقرير، وأصبح البروتوكول المعد للتوقيع طيّ التاريخ.

تقرير بالمر Palmer Report:

عُرف تقرير لجنة التحقيق في حادثة أسطول الحرية بـ"تقرير بالمر". واللجنة كان قد شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-Moon في 2010/8/2، وتألفت من رئيس وزراء نيوزيلندا السابق جيفري بالمر Geoffrey Palmer رئيساً، والرئيس الكولومبي

السابق ألفارو أوريبي Álvaro Uribe نائباً للرئيس، وعضوين: إسرائيلي هو يوسف سيشانوفر، وتركي هو السفير المتقاعد اوزديم سانبرك Özdem Sanberk.

وجاء في تقرير بالمر، الذي لم يُنشر رسمياً بعد، أنّ "إسرائيل بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية"، لكن التقرير لم يطلب من تل أبيب الاعتذار؛ لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، غير أنه حثّ الدولة العبرية على التعويض المالي على ذوي الضحايا. وأشار التقرير إلى أن "قرار إسرائيل بالسيطرة على السفن بمثل هذه القوة بعيداً عن منطقة الحصار ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الإنزال، كان مفرطاً وغير معقول"، موضحاً أن الأسطول المؤلف من ستّ سفن "تصرف بطريقة متهورة عندما حاول كسر الحصار البحري". ودعا التقرير حكومة بنيامين نتنياهو إلى إصدار "إعلان مناسب تبدي فيه أسفها" حيال الهجوم، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا التسعة الذين قُتلوا على متنه، إضافة إلى الجرحى. وتخلل التقرير مطالعات سياسية من نوع تأكيده أنّ "على تركيا وإسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة، عبر إصلاح علاقاتهما لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط". ورأى أن "أمن إسرائيل يواجه تهديداً حقيقياً من جانب المجموعات المقاتلة في غزة. وأن الحصار البحري فُرِضَ باعتباره تدبيراً أمنياً مشروعاً، بهدف منع إدخال الأسلحة إلى غزة عبر البحر، وتطبيقه يتماشى مع متطلبات القانون الدولي". وأشار التقرير إلى أن الخسائر في الأرواح والإصابات التي نجمت عن استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة "غير مقبولة". وورد في التقرير أن عناصر البحرية الإسرائيلية "واجهوا مقاومة منظمة وعنيفة من مجموعة من الركاب" الذين كانوا على متن سفينة مرمرة. ولاحظ التقرير أنّ مئات الركاب على متن السفن الستّ "لم يمارسوا العنف مع الجنود الإسرائيليين، لكن هذا لا يمكن إسقاطه على سلوك أفراد هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الذين كانوا يستقلّون سفينة مرمرة". حتى إن التقرير أشار إلى وجود "تساؤلات جدية حيال الطبيعة الحقيقية لسلوك وأهداف أفراد هيئة الإغاثة التركية". ومن النقاط التي تضمنها التقرير تأكيده أن الحكومة التركية "حاولت إقناع منظمي أسطول الحرية بعدم مواجهة الجنود الإسرائيليين، لكن لم يكن ممكناً فعل أي شيء أكثر من ذلك". وأوضح التقرير أن أعضاء اللجنة لم يمتلكوا الحق بالحصول على شهادات، ولا الحق بطلب امتلاك وثائق، واكتفوا بالمعلومات التي حصلت عليها اللجنة من "إسرائيل" ومن تركيا، لذلك فإنّ "خلاصات التقرير لا يمكن أن تُعَدّ نهائية من وجهة نظر القانون ولا الوقائع".

أثار نشر تقرير بالمر غضب الجانب التركي، الذي عدّ نشره من دون التوصل إلى اتفاق مسبق بين تركيا و"إسرائيل" عملاً ينهي جهود التوصل إلى حلّ. وفي الإجمال جاء التقرير متعارضاً مع وجهة النظر التركية لجهة أنه عدّ الحصار على غزة شرعياً من زاوية القانون الدولي، ولم يدن "إسرائيل" ولم يطلب منها الاعتذار، وكل ما يمكن اعتباره انتقاداً لـ"إسرائيل" كان في قوله أن الجنود الإسرائيليين أفرطوا في استخدام القوة.

لذلك كانت ردود فعل قوى المعارضة داخل تركيا عنيفة على نتيجة التقرير حيث انتهز الفرصة كمال كيليتشدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي، ليقول في مؤتمر صحفي عقده الأربعاء في 2011/9/7، إن التقرير هو "الهزيمة الأثقل للديبلوماسية التركية" في تاريخ تركيا الحديث. غير أن اوزديم سانبرك العضو التركي في اللجنة، اتهم رئيسها جيفري بالمر ونائبه في اللجنة ألفارو أوريبي بأنهما موالين لـ"إسرائيل"، وأنهما أعدا التقرير بالتعاون معها متجاهلين كل الطروحات التي قدمتها تركيا. وعدّ اوزديم سانبرك أن التقرير لا قيمة قانونية دولية له، فاللجنة ليست دولية بل خاصة شكلها الأمين العام للأمم المتحدة؛ ولذلك فتقرير بالمر لم يدرج ضمن وثائق الأمم المتحدة. كما أن التقرير لم توقع عليه لا تركيا ولا "إسرائيل"، متهماً "إسرائيل" بأنها سرّبت مضمون التقرير إلى جريدة النيويورك تايمز علماً بأن النسخة المسربة ليس متفقاً عليها[13].

في 2011/9/2، أي في اليوم التالي لنشر تقرير بالمر في جريدة النيويورك تايمز[14]، أعلن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل" من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضدّ تل أبيب على النحو التالي[15]:

1. خفض العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" من مستوى القائم بالأعمال حالياً (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني، وبالتالي فإنّ جميع الموظفين فوق مستوى السكرتير الثاني وخصوصاً السفير، سيعودون إلى بلادهم يوم الأربعاء (2011/9/7) على أبعد حدّ، وهو ما يعني عملياً طرداً للسفير الإسرائيلي في أنقرة جابي ليفي Gabi Levy.
2. وقف (تجميد) العمل بكافة الاتفاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل".
3. ستتخذ تركيا خطوات حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط باعتبارها البلد الذي يملك أطول ساحل على هذا البحر من دون أن يقدم إيضاحات.
4. لن تعترف تركيا بعد اليوم بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وستأخذ الملف إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، لكي تقرر بشأن مشروعية الحصار من عدمه.
5. ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

ورأى داود أوغلو أن "لا الحكومة الإسرائيلية التي أمرت بتنفيذ الهجوم على سفينة مرمرة، ولا الذين نفذوا الهجوم هم فوق القانون"، متوعداً بمحاسبة هؤلاء، قائلاً إن "الجميع في موقع دفع الثمن عن أفعالهم أمام المحاكم والعالم يتغير، ومن يقتل المدنيين ويرتكب جرائم ضدّ الإنسانية سيمثل عاجلاً أو آجلاً أمام القضاء". كذلك جدّد اتهام "إسرائيل" بانتهاك القانون الدولي بالهجوم على أسطول الحرية الذي وصفه بأنه "ليس جريمة بسيطة"، ورأى أن "الوقت حان لتواجه إسرائيل التداعيات، وتدفع ثمناً عن تصرفاتها غير المشروعة، واعتبار نفسها فوق القانون

الدولي"، جازماً بأنه "آن الأوان كي تدفع إسرائيل ثمناً لأفعالها اللامشروعة. وهذا الثمن، بادئ ذي بدء، سيكون حرمانها من صداقة تركيا". وعدّ داود أوغلو أن "إسرائيل فوّتت كل الفرص التي أتيحت لها لإصلاح العلاقات مع تركيا"[16]. أما الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gul فقال بأن التقرير باطل، وكأنه غير موجود، متهماً الحكومة الإسرائيلية بأنها ليس لديها استراتيجية[17].

لم تقف تركيا عند حدود التدابير التي أعلنها داود أوغلو، فقد صعّد رئيس الحكومة أردوغان الموقف بالإعلان عن وقف العمل "بشكل كامل" بكل العلاقات التجارية والعسكرية مع "إسرائيل" واتهمها بالتصرف مثل "ولد مدلل". وأعلن أردوغان خطوة إضافية وهي تعزيز التواجد البحري التركي في شرق المتوسط بحيث "ستشاهد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه"[18]. غير أن مسؤولاً في مكتب رئيس الحكومة أوضح أن "تعليق العمل هو بالعلاقات التجارية في المجالات العسكرية والدفاعية فقط"[19]؛ كذلك ذكر وزير الاقتصاد التركي ظفر جاغلايان Zafer Caglayan أن لا عقوبات اقتصادية[20].

أما "إسرائيل" فقد حاول مسؤولوها استيعاب التدابير التركية بالقول إنها لا تعني القطيعة، إذ سيبقى في تركيا الملحق العسكري والقنصل في إسطنبول ودبلوماسيون آخرون. لكن المسؤولين الإسرائيليين عدّوا تقرير بالمر انتصاراً لهم، ودعوا تركيا إلى عدم التصعيد لأنها "ستخسر الكثير بانتهاجها سياسات متطرفة" كما قال عاموس جلعاد مدير الشؤون السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية[21]. كذلك توعدت "إسرائيل" تركيا بدعم الاعتراف بالإبادة الأرمنية في العالم، وبدعم حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية.

وإذ رحبت حركة حماس بالإجراءات التركية، فإنها عدّت الخطوة رداً طبيعياً على الجريمة الإسرائيلية ضدّ أسطول مرمرة، وعلى إصرار الاحتلال على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة، ورفضه رفع الحصار عن غزة. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير بالمر الذي وصفته بأنه "غير منصف وغير متوازن"[22].

ملاحظات حول تقرير بالمر ومسؤولية تركيا:

شكل تقرير بالمر اخفاقاً للدبلوماسية التركية وطريقة تعاطيها مع حادثة أسطول الحرية:

1. إن التدابير التركية التي أعلنها داود أوغلو جاءت متأخرة 15 شهراً ويومين بالتمام والكمال عن تاريخ حصول العدوان.
2. منذ اللحظة الأولى لحادثة أسطول الحرية اكتفت أنقرة بسحب السفير التركي من تل أبيب. ولم تقم بأية خطوة مهمة مؤثرة للضغط على تل أبيب لتلبية مطلب الاعتذار والتعويض على الضحايا.

3. لعل تركيا أخطأت في الأساس بالقبول بلجنة تحقيق بالمر. إذ منذ لحظتها كان واضحاً للأتراك أنفسهم أن رئيس اللجنة النيوزيلندي ونائبه الكولومبي هما من المناصرين للصهيونية. وتأخير تشكيل اللجنة والطريقة التي تشكلت بها من جانب الأمين العام للأمم المتحدة كان يجب أن يثير حفيظة تركيا.
4. إن رفض "إسرائيل" الاعتذار كان السبب أيضاً في إعلان تركيا أنها لن تترك مياه البحر المتوسط لهيمنة البحرية الإسرائيلية. ولو افترضنا أن "إسرائيل" اعتذرت بطريقة أو بأخرى هل سيكون ذلك أيضاً سبباً لعدم تحرك تركيا البحري وإبقاء يد "إسرائيل" طليقة في شرق المتوسط؟
5. ولعل أخطر ما تسرب من تفاصيل المحادثات السرية بين تركيا و"إسرائيل" أن حكومة حزب العدالة والتنمية كانت مستعدة مقابل اعتذار "إسرائيل" لتوقيع اتفاقية لها طابع دولي مع "إسرائيل"، تلحظ تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية على الصعيدين العسكري والاقتصادي. أي أن أنقرة كانت مستعدة لتعزيز تعاونها مع "إسرائيل".

تقرير بالمر والدرع الصاروخي والتدابير التركية:

جاء نشر تقرير بالمر في اليوم نفسه لإعلان تركيا الموافقة على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها، وجاءت التدابير التركية ضدّ "إسرائيل" بعد ساعات قليلة على إعلان أنقرة الموافقة على نشر الدرع. في ما بدا تداخلاً وتقاطعاً بين خطوات ثلاث غاية في الأهمية. ففي صباح الخميس 2011/9/1 أعلن رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية سلجوق أونال Selçuk Ünal أن تركيا وافقت على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها. وقال إنه "في نهاية عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء الحلف بما فيها تركيا وافق حلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة العام الماضي [2010] على مفهوم الاستراتيجية الجديدة للحلف. وتهدف هذه العقيدة إلى ضمان أمن الحلف في مواجهة التهديدات اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة المتلائمة مع شروط العصر".

وأضاف أونال أنه "في هذا الإطار تقرر تطوير نظام دفاع ضدّ تهديدات الصواريخ البالستية. وقد أعطت تركيا دعمها منذ اللحظة الأولى للجهود المبذولة لتطبيق القرار". وقال إن "تركيا بصفتها ركيزة من ركائز الحلف وبناء على توجيهات الحكومة فقد تقرر نشر نظام الإنذار المبكر التابع لنظام الدرع الصاروخي على الأراضي التركية". وقال أونال إن هذه الخطوة ستعزز قدرة حلف شمال الأطلسي الدفاعية كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي[23].

واجهت خطوة نشر الدرع الصاروخي على الأراضي التركية سجالاً حاداً في الداخل التركي خصوصاً أنها تلازمت مع الإعلان عن تدابير تركية ضدّ "إسرائيل". ومنشأ التلازم في النقاشات بين هاتين الخطوتين أن القناعة السائدة والمنتشرة في تركيا أن نظام الدرع الصاروخي قد يخدم "إسرائيل"، بسبب مخاوف من أن أمريكا قد تسمح لـ"إسرائيل" بالاطلاع على المعلومات التي قد

تتيحها هذه الرادارات. وحاولت قوى معارضة أن تربط بين نشر الدرع الصاروخي، وبين نشر تقرير بالمر والتدابير التركية ضدّ "إسرائيل"، حيث اعتبرت أن الخطوتين الأخيرتين جاءتا للتغطية على خطوة نشر الدرع، وحرف الأنظار عنها في اتجاهات أخرى ولو كانت توتيراً في العلاقة مع "إسرائيل".

وتتركز التهم للحكومة التركية في أن رادارات الدرع الصاروخي في منطقة ملاطية التركية تتيح لـ"إسرائيل" (إن تمكنت من الاستفادة منها) كسب مدة لا تقل عن ثلاث دقائق عن المدة التي تتيحها شبكة الرادارات الموجودة في "إسرائيل" لرصد أية صواريخ إيرانية يمكن أن تنطلق ضدها. ومع أن تركيا تقول إنها حصلت على ضمانات بعدم تقاسم معلومات الدرع الصاروخي مع أية دولة غير منتمية لحلف شمال الأطلسي، غير أن أكثر من مسؤول أمريكي صرّح لجريدة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal الأمريكية في منتصف أيلول/ سبتمبر 2011 أن الرادارات التي ستنصب في تركيا ستشكل مع رادارات مشابهة في "إسرائيل" مصدراً "لحوض استخبارات مشترك"، خصوصاً أن الأوامر للشبكتين تصدر من الأقمار الصناعية التي ليس بقدرة تركيا التحكم فيها[24].

أردوغان وزيارة غزة:

أعقب التوتر التركي – الإسرائيلي قيام أردوغان بجولة على دول "الربيع العربي" في شمال أفريقيا وهي مصر وتونس وليبيا. وسبق الجولة شائعات عن احتمال قيام أردوغان بزيارة إلى قطاع غزة كردة فعل على تقرير بالمر، ورفض "إسرائيل" الاعتذار من تركيا. وقد أكد أردوغان أنه سيبحث مع المسؤولين المصريين خلال زيارته القاهرة بين 12-14 أيلول/ سبتمبر ما إذا كان سيقوم بهذه الزيارة أم لا. ومع أن الاستعدادات الميدانية الأمنية كانت قد اتخذت فإن الزيارة لم تتمّ. وقد عزت جريدة ميلّيت التركية احتمال عدم القيام بالزيارة قبل بدء جولة أردوغان العربية لأسباب منها[25]:

الأول: أن مصر لا ترغب في حصول هذه الزيارة في لحظة وصلت فيها العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا إلى هذه الدرجة من السخونة. وتقول الجريدة إن مصر أبلغت تركيا ضمناً بالرغبة بعدم حصول الزيارة. خصوصاً أن الجيش المصري لا يريد توتيراً إضافياً مع "إسرائيل".

الثاني: أن أردوغان بات ميالاً إلى عدم حصول الزيارة، لأنه لا يريد القيام بخطوة تعارضها مصر، في وقت يريد أن تكون العلاقة جيدة معها، بعد إزاحة عبء حسني مبارك عن صدر العلاقات التركية المصرية.

الثالث: أن أردوغان بالرغم من أن زيارته إلى غزة ستحصد له شعبية في العالم العربي، إلا أنه يدرك تماماً أنها لن تكون موضع ترحيب في العالم الغربي الذي لن "يهضمها".

في هذا الوقت كان الموقف التركي من تقدم السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف بدولة فلسطينية إيجابياً بحيث أيدت هذا المطلب. وقد أكد رئيس الحكومة التركية في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2011/9/23 على ضرورة الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة؛ وقال إن دعم تركيا للاعتراف بالدولة الفلسطينية هو دعم غير مشروط. ووجه أردوغان انتقاداً شديد اللهجة إلى السياسة الإسرائيلية إزاء فلسطين، وعبر عن ردّ فعله حيال بقاء الأمم المتحدة في وضع اللامبالي بهذا الشأن، وقال "إن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة، غير أنها لا تقابل بأية عقوبات".

وأشار أردوغان إلى عدم وجود أي شيء يمكن أن يحل محلّ السلام، وأفاد بأن مطالبه من "إسرائيل" واضحة وهي تقديم الاعتذار، ودفع التعويضات إلى أسر الضحايا، ورفع الحصار عن غزة، مشيراً إلى أنه في حال عدم عدول "إسرائيل" عن خطئها، وعدم إقدامها على خطوات للاستجابة لهذه المطالب، فإن الموقف التركي هذا سوف لن يتغير. وشدد على أن المشكلة القائمة ناجمة عن الحكومة الإسرائيلية، مؤكداً على عدم وجود أية مشاكل لتركيا مع الشعب الإسرائيلي. واتهم أردوغان "إسرائيل" بأنها تستغل "المحرقة" لاستثمار سياساتها العدوانية وقتل الآلاف من الفلسطينيين.

وقد عدّ نتنياهو كلام أردوغان بأنه "مشين"[26]. فيما اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان القيادة التركية وعلى رأسها أردوغان بأنها "إسلامية متطرفة تساند الإرهاب وتغذيه". لكن "إسرائيل" مع ذلك واصلت محاولة كسب ود تركيا من دون الوصول إلى عتبة الاعتذار. وعندما حصل زلزال كبير في منطقة فان Van في شرق تركيا عرضت "إسرائيل" المساعدة، وبعد تردد وافقت الحكومة التركية "لأسباب إنسانية" حيث أرسلت "إسرائيل" مجموعات من البيوت الجاهزة لإيواء المنكوبين من الزلزال[27].

مع ذلك لم تحلْ هذه "المبادرة" الإسرائيلية دون استمرار صورة "إسرائيل" السلبية لدى الرأي العام التركي. وكان استطلاع للرأي أجرته جامعة قادر خاص Kadir Has University التركية في سنة 2010 ونُشرت نتائجه في 2011/1/11، قد عدّ أن الولايات المتحدة هي التهديد الأول لتركيا بنسبة 67.8% وجاءت "إسرائيل" في المرتبة الثانية بنسبة 51%[28].

العلاقات الاقتصادية:

لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل" بالتدابير "القاسية" التي أعلنتها أنقرة ضدّ تل أبيب بعد صدور تقرير بالمر ورفض تل أبيب الاعتذار. ويرى صولي أوزيل Soli Özel أستاذ العلوم السياسية في جامعة قادر خاص أنه بعكس الخطاب المتشدد لأردوغان فإن المقاربة الواقعية للعلاقات لا تزال هي السائدة[29]. وتتركز الصادرات التركية إلى "إسرائيل" على منتجات

النسيج والرخام فيما تستورد تركيا مواد كيماوية ومنتجات زراعية وتكنولوجية متقدمة. وتعكس الأرقام الاقتصادية الرسمية التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية Turkish Statistical Institute (TurkStat) نمواً في حجم التجارة المتبادلة بين تركيا و"إسرائيل". فعلى الرغم من التوتر السياسي الذي شهدته العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" ولا سيّما بعد بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2011 فإن حجم التجارة بين البلدين ازداد في 2011 عن 2010 بنسبة تقارب 29.3%. إذ بلغ حجم التجارة سنة 2011 ما مجموعه 4,449 مليون دولار فيما كان حجمها في سنة 2010 ما مجموعه 3,439.7 مليون دولار. حيث بلغت صادرات تركيا إلى "إسرائيل" حوالي 2,391.7 مليون دولار سنة 2011 مقابل 2,080.1 مليون دولار سنة 2010. فيما بلغت واردات تركيا من "إسرائيل" نحو 2,057.3 مليون دولار سنة 2011 مقابل حوالي 1,359.6 مليون دولار سنة 2010[30].

أما المعطيات الرسمية الإسرائيلية فهي وإن كانت تعطي أرقاماً أقل من الإحصائيات التركية لحجم التجارة بين البلدين، إلاَّ أنها تؤكد الاتجاه التصاعدي الذي شهده التبادل التجاري سنة 2011؛ فتذكر أن الصادرات التركية إلى "إسرائيل" بلغت 2,171.1 مليون دولار بينما بلغت وارداتها من "إسرائيل" 1,850.7 مليون دولار، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 4,021.8 مليون دولار، بمعدل زيادة قدره 29.3% عن سنة 2010[31].

وتدل هذه الإحصائيات التي يؤكدها الطرفان أن التوترات السياسية لم تؤثر على العلاقات التجارية، وأنه أمكن حتى الآن تجاوز انعكاسات حالات الشدّ السياسي على جوانب أخرى، مما يدلّل على سلوك براجماتي لدى الطرفين.

جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2010-2011 (بالمليون دولار)[32]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2010	2,080.1	1,800.1	1,359.6	1,310.7	3,439.7	3,110.8
2011	2,391.7	2,171.1	2,057.3	1,850.7	4,449	4,021.8

كما لم تتأثر العلاقات التجارية بالعقوبات التي أعلنتها الحكومة التركية ضدّ "إسرائيل" حيث ارتفع حجم التجارة في فترة الأشهر الأربعة التي تلت العقوبات، أي من أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر 2011، بنسبة 26% عما كان عليه في الفترة نفسها من سنة 2010؛ حيث سجل 1,493.8 مليون دولار في الثلث الأخير من سنة 2011 مقابل 1,185.6 مليون دولار في الثلث الأخير من سنة 2010.

مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية:

وقفت العلاقات التركية – الإسرائيلية في سنة 2011 على حدّ سيف احتمالين متناقضين. فلو أن "إسرائيل" اعتذرت لكانت العلاقات قد تحسنت في مجالات التعاون المختلفة. وفي حال لم تعتذر لربما ذهبت العلاقات إلى حافة القطيعة التي فاحت منها رائحة التهديد بالحرب.

وفي ظلّ هذين الاحتمالين المتناقضين تدخل العلاقات التركية الإسرائيلية في دائرة شديدة التعقيد، تتداخل فيها العوامل الثنائية والإقليمية والدولية. ولذلك نجد أنفسنا أمام المعطيات التالية:

1. لم تتراجع تركيا عن اعتبار الشرعية الدولية سقف الموقف من "إسرائيل" ومن القضية الفلسطينية.

2. إن حكومة حزب العدالة والتنمية ما عاد بإمكانها التراجع عن مطلب الاعتذار والتعويضات لارتباطه، من جهة، باعتبار وصورة حزب العدالة والتنمية ولا سيّما زعيمه رجب طيب أردوغان لدى الشارع التركي الذي يكنّ كراهية شديدة لـ"إسرائيل"، ومن جهة ثانية لاعتبار تركيا دولة إقليمية كبيرة لها تأثير ونفوذ متزايدان في المنطقة.

3. استمرار القضية الفلسطينية كأولوية في سياسات أنقرة الشرق أوسطية نظراً لأنها بوابة تركيا إلى المنطقة العربية والإسلامية.

4. إن الدور التركي في سنة 2011 كان مختلفاً عن سنة 2010، وقد لعب قيام الثورات العربية دوراً كبيراً في ذلك. إذ كان للنزعة الإسلامية التي طبعت جانباً رئيسياً من صورة الثورات العربية، وتقدم حضور ونفوذ الإسلام السياسي في دول "الربيع العربي" دور في تزايد النفوذ التركي، من خلال حزب العدالة والتنمية الإسلامي الجذور، لدى فئات واسعة من الشارع العربي. لكن فتح الثورات الفرص أمام بعض الدول العربية ولا سيّما مصر للقيام بدور أكثر فاعلية، يضع الدور التركي أمام احتمالات تراجعه لحساب أدوار كانت تاريخياً قوية، وتراجعت لظروف مؤقتة. وهو ما نراه جلياً في الحالة المصرية حيث بدأت مصر تستعيد بعض دورها الإقليمي، وهو ما قد يؤثر تأثيراً مباشراً على تراجع دور تركيا في ملفات إقليمية وفلسطينية حساسة. فقد فعّلت مصر دورها في تحقيق ملف المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، واكتفت تركيا عبر وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو بلعب دور المساعد. كذلك الأمر في صفقة تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل"، حيث كان لمصر أيضاً دور مهم في إنجازها، بينما اقتصر الدور التركي على استقبال عشرة أسرى. غير أنه من جهة أخرى، فإن تناغم الموقفين التركي والمصري تجاه "إسرائيل" قد يشجع تركيا إلى اتخاذ خطوات أكثر تشدداً تجاه "إسرائيل".

وفي هذا الإطار لم تشهد العلاقات التركية – الفلسطينية حدثاً بارزاً، سواء على مستوى الزيارات المتبادلة أم على صعيد المشاريع التي كانت تركيا تبادر إليها في قطاع غزة أو الضفة الغربية. ولكن زيارة رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية إلى تركيا في 2012/1/3 كسرت الصورة الجامدة للعلاقات. وقد التقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب التركية دون استثناء، بما فيها زعيم حزب السلام والديموقراطية Peace and Democracy Party (*Barış ve Demokrasi Partisi (BDP)*) الكردي، وذلك في إطار زيارة شملت عدة دول عربية لم يكن من بينها لا سورية ولا إيران. وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بعد ذلك يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"[33]. غير أن جولة هنية الثانية في الفترة 2012/1/30-2012/2/16 شملت قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، وهو ما أعطى انطباعاً أن حماس ترغب في إظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد؛ وإن كان عدم زيارة هنية لسورية أعطى رسالة بعدم موافقة حماس على إجراءات النظام تجاه شعبه.

وقد كان من اللافت للنظر أيضاً بعد عشرين يوماً على الزيارة ظهور أنباء عن عزم أنقرة فتح مكتب لحماس فيها، وقد أبقى الرئيس التركي عبد الله غول الباب مفتوحاً أمام هذا الاحتمال بقوله إنه سيرى إلى أين ستصل هذه العلاقة[34].

5. أما عن مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية فإن ذلك مرتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة والمعقدة. فقد انتهجت تركيا في السنوات الأخيرة سياسات مؤيدة للقضية الفلسطينية، مع احتفاظها بعلاقات معقولة مع "إسرائيل"، ومع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وقد ذكر الرئيس التركي عبد الله غول أن العلاقات التركية – الأمريكية "ممتازة بشكل لا سابق له"[35]. ولكن بدا واضحاً أنه قد زادت في السنتين الماضيتين الجرعة السياسية التركية المعادية لـ"إسرائيل". وكان داود أوغلو واضحاً عندما أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل "إسرائيل" وتركيعها في المنطقة[36]، وإذا كان من مكان متباين للطموحات الإقليمية لتركيا و"إسرائيل"، غير أنه في "العمق الاستراتيجي" فإنه من الصعب على تركيا أن تكون جزءاً من بنية السياسات الغربية في المنطقة، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية لـ"إسرائيل". ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة. وستتواصل الجهود لتطبيع العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، وهي قد تشهد توترات تتصل بحسابات محلية في كلا البلدين، لكنها لن تذهب إلى قطيعة كاملة إلا في حال غيّرت تركيا محورها، واتجهت بالكامل إلى الشرق على حساب علاقاتها مع الغرب، وهو أمر غير وارد في ظلّ السياسات والمعطيات الحالية لحزب العدالة والتنمية، وكذلك لكل أحزاب المعارضة التركية الأخرى.

يرى البعض أن سياسات تركيا المتناغمة في 2011 مع سياسات واشنطن في معظم الملفات تحمل الخشية من انعكاسها على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، ولا سيّما من القوى التي تؤمن بنهج المقاومة سبيلاً لتحرير فلسطين وعلى رأسها حماس. ذلك أن التعارض في المواقف بين تركيا ومحور إيران – سورية – العراق – لبنان، بالنسبة لسورية وغيرها من الملفات، والتقارب بين حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في تونس والمغرب ومصر، وربما في ليبيا واليمن، وفي ظلّ التنسيق الكامل بين أنقرة وواشنطن فإن البعض يرى أن هناك خشية من ممارسة تركيا، ومعها دول عربية وازنة سياسياً ومالياً وأمنياً، دوراً ضاغطاً على حماس لإبعادها نهائياً عن محور "الممانعة" من جهة، وتخفيض سقف موقفها من "إسرائيل" والقبول بالتسوية السلمية والتخلي عن النهج المقاوم. وهو ما قد يدخل القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة قد لا تجد حماس نفسها، إن تخلت عن علاقاتها مع محور "الممانعة والمقاومة"، في موقع القادر على مواجهة الضغوط العربية والتركية إلى ما لانهاية.

ومن جهة أخرى، فإن آخرين يرون أن إعادة تشكيل المنطقة العربية، وتفكك المحاور السابقة الممثلة "للاعتدال والممانعة" سيخدم السياسات الداعمة للمقاومة وليس العكس. إذ إن تغيير الأنظمة التي كانت متحالفة مع أمريكا وتحارب حماس، إلى أنظمة تتبنى الرؤية الإسلامية لرفض فكر التسوية، وعدم التنازل عن فلسطين، وتحتضن تيار المقاومة؛ سيكون رصيداً جديداً ونوعياً لقوى الممانعة، وسيزيد من عزلة "إسرائيل" ومن إضعاف السياسة الأمريكية في المنطقة؛ وهو ما قد يدفع السياسة التركية قدماً في اتخاذ إجراءات أكثر قوة ضدّ "إسرائيل"، وأكثر دعماً لتيارات المقاومة.

ثالثاً: إيران

فرضت "الثورات العربية" في سنة 2011 نفسها أولوية على جداول أعمال القوى الإقليمية والدولية، وعلى خطط وبرامج ومشاريع الأحزاب والحركات السياسية المختلفة في المنطقة العربية. وانشغل العالم بهذه الثورات وبما سيترتب عليها من تغيرات استراتيجية، خصوصاً بعد سقوط رأس النظام في كل من تونس ومصر وفي حصول الإسلاميين (حركة النهضة والإخوان المسلمين والسلفيين) على غالبية المقاعد النيابية في كلا البلدين. وقد انعكس ذلك على تراجع مستوى التركيز على القضية الفلسطينية، غير أنه في النصف الثاني من سنة 2011 عادت القضية إلى مكانتها المتقدمة من خلال الأحداث الثلاثة التالية:

1. المصالحة التي تمّت بين حماس وفتح برعاية مصرية مباشرة بعد سقوط حسني مبارك.
2. إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حركة حماس جلعاد شاليط.
3. طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة.

كان من الطبيعي أن تحتل الثورات مركز صدارة الاهتمام الشعبي والرسمي والدولي والإقليمي. لأن ما حصل فيها وما أطيح بها لم يكن شأناً داخلياً فقط في تونس أو في مصر. بل سيكون له تداعياته على مجمل مستقبل المنطقة وعلى قضاياها الرئيسة وفي مقدمتها قضية فلسطين. لذا كانت فلسطين من بين الأسئلة التي طرحت على الثورات وعلى الإسلاميين، الذين باتوا اليوم وبعد الانتخابات في مواقع القرار والتأثير في بلدانهم. كما طرحت الأسئلة عن مواقف الدول والقوى والهيئات المختلفة الإقليمية والدولية من الثورات العربية، ومن رؤيتها لعلاقة فلسطين بهذه الثورات؛ من تركيا وإيران إلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وصولاً إلى "إسرائيل"، التي لا ترغب بطبيعة الحال في أي تغيير في المنطقة، قد يجعل الاهتمام بفلسطين أولوية في أي برنامج أو في أي سياسة خارجية. أو يهدد ثوابت الاستقرار الذي وفرته اتفاقيات السلام معها، خصوصاً اتفاقية كامب ديفيد مع مصر.

أيدت إيران الثورات العربية مثل ما فعلت معظم دول العالم. لكنها تميَّزت عن دول أخرى عربية وإسلامية من خلال:

- التأكيد المبكر على إسلامية هذه الثورات، واعتبارها "صحوة إسلامية".
- الربط بين الثورات وبين التهديد الذي سيتعرض له الكيان الصهيوني.

وقد أشاد مرشد الثورة علي خامنئي Ali Khamenei بانتفاضة الشعب المصري ضدّ نظام حسني مبارك، واصفاً هذه الانتفاضة بأنها "انفجار الغضب المقدس". وقال خامنئي الذي أمّ المصلين في صلاة الجمعة في طهران: "نشهد اليوم قلق المسؤولين الصهاينة أكثر من المسؤولين الفارين من تونس ومصر... مما يبين أن الصهاينة يدركون خطورة الزلزال الذي سيحدثه انتقال السلطة في مصر وعودة هذا البلد إلى مكانته الحقيقية". وقال "ما من دولة عربية خاضت ما خاضته مصر من حروب ضدّ الكيان الصهيوني، رغم أنه لم يكتب لها النجاح". وقال "إن من يحكم اليوم مصر منذ ثلاثين عاماً لم يعارض الحرية فحسب، وإنما كان عميلاً وخادماً للصهاينة". وأضاف "إن مصر كانت تحمل راية مواجهة المدّ الصهيوني، لكنها في ظلّ مبارك فرضت الحصار على الفلسطينيين في غزة...، لولا تبعية حسني مبارك للصهاينة لما أمكن فرض الحصار على قطاع غزة... وإن ما يجري اليوم في المنطقة بإمكانه استعادة كرامة الأمة الإسلامية"[37]. ووصف خامنئي "إسرائيل" بـ"الورم السرطاني"، رداً على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي ندد فيها بعبور سفينتين حربيتين إيرانيتين لقناة السويس، بعد سقوط النظام السابق في مصر. وقال خامنئي متحدثاً أمام مسؤولين إيرانيين "هذه الحكومة الصهيونية الاصطناعية هي ورم سرطاني وسبب الأمراض المختلفة والاضطرابات السياسية والاقتصادية في المنطقة"[38].

على قاعدة هذا الربط بين ثورة مصر وبين التراجع الإسرائيلي المفترض، طالب المشاركون في مسيرات "يوم القدس العالمي"، التي تنظمها إيران في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، الدول العربية التي عقدت اتفاقيات سلام مع "إسرائيل"، وخصوصاً مصر، بإلغاء هذه الاتفاقيات. ودعا بيان صدر إثر انتهاء المسيرات الشعوب المسلمة في مصر وتونس وليبيا، إلى "توخي الحذر والحيطة لمراقبة مؤامرات المستعمرين الجدد والاستكبار العالمي، وعدم إعطاء أي ذريعة لتدخلهم، وأن تقرر هذه الشعوب مصير بلدانها من خلال إرادتها ومطالبها الثورية". وأعلن البيان دعمه المطلق للمقاومة الإسلامية والانتفاضة الفلسطينية، كما شدد على أن "الحلّ الوحيد للقضية الفلسطينية هو إزالة الكيان الصهيوني، ورحيل الصهاينة من الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديار آبائهم وأجدادهم، وإجراء انتخابات شاملة وحرة لتقرير مصير فلسطين"[39].

زالت نسبياً أسباب البرودة السابقة في العلاقات بين إيران والنظام السابق في مصر. وذهب الرئيس محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad إلى التأكيد على الدور المحوري لمصر بعد الثورة، وإلى عدم وجود خلاف سياسي بين مصر وإيران، وأشار إلى أن "الغرب المستعمر هو الذي يحاول دائماً الوقيعة بيننا وبثّ الشك والخوف، لأنه متأكد أن وحدة مصر وإيران كفيلة بمحو وجود إسرائيل من منطقة الشرق الأوسط، وتحجيم هيمنة أمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية"[40].

تابعت "إسرائيل" في أثناء الانشغال الدولي والإقليمي بالثورات العربية وبالتغيرات التي ستنجم عنها، اعتداءاتها على قطاع غزة، كما استمرت في بناء المستعمرات. وقد نددت إيران بالعدوان على قطاع غزة وكذلك بالاستمرار في بناء المستعمرات. فقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست Ramin Mehmanparsat، إن "إيران تدين بشدة هجمات النظام الإجرامي الصهيوني على غزة". وأضاف إن "النظام الصهيوني غير الشرعي يستخدم أجواء الحرب في المنطقة لتطبيق أهدافه المشؤومة وإهراق دماء شعب غزة البريء"[41].

أما رئيس منظمة تعبئة المستضعفين الإيراني (البسيج) The Basij-e Mostaz'afin (Mobilization of the Oppressed) العميد محمد رضا نقدي Mohammad Reza Naqdi فعدّ في معرض إشارته إلى مواصلة الكيان الصهيوني بناء المستعمرات، أن "على الفلسطينيين أن لا يقلقوا. وأضاف نقدي أن "القدس سيتم فتحها والراية التي ذهبت إلى غزة (مع قافلة آسيا لكسر الحصار) سترفع عالياً بجانب المسجد الأقصى"[42].

كرر القادة الإيرانيون رؤيتهم لتلك الصلة بين الثورات العربية وبين التراجع الأمريكي والصهيوني، حتى إن الرئيس محمود أحمدي نجاد رأى أن الثورات العربية "ستخلص الشرق من أميركا وإسرائيل". ودعا نجاد القوى الكبرى التي أسهمت في تأسيس الدولة العبرية إلى "تفكيك

هذا الكيان الغاصب وإعادته إلى المنشأ"، مبشراً "أن شرقاً أوسطياً جديداً خالياً من أميركا والكيان الصهيوني في طريقه إلى التبلور". وقال "في المستقبل المنظور سيتذوق العالم الحقيقة الحلوة لدنيا خالية من الصهيونية ومن الغطرسة"[43]. وأضاف "أقول للشعوب والشباب في الدول العربية والإسلامية وخصوصاً المصريين: كونوا متيقظين. من حقكم أن تكونوا أحراراً وأن تختاروا حكومتكم وقادتكم".

وتابع محمود أحمدي نجاد أن "المستكبرين في نهاية الطريق"، قبل أن يتوجه إلى الأمريكيين والغربيين المتهمين بالتواطؤ في كل الجرائم المرتكبة في المنطقة من جانب "إسرائيل". وقال "إذا أردتم أن تثق فيكم الشعوب، كفوا عن التدخل في شؤونها وخصوصاً في مصر وتونس. ثم خلصوا المنطقة من النظام الصهيوني"[44].

لم تُخف "إسرائيل" قلقها ومخاوفها من دور إيران بعد ثورة مصر، ومن تغير موازين القوى الإقليمي في غير مصلحتها، خصوصاً بعد عبور سفينتين إيرانيتين حربيتين قناة السويس إثر سقوط النظام المصري. فقد نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية Islamic Republic News Agency (IRNA) عن نائب قائد الجيش الإيراني عبد الرحيم موسوي Abdul Rahim Al-Musawi قوله إن "إسرائيل" فوجئت بوجود السفينتين في قناة السويس، مضيفاً "الغطرسة العالمية يجب أن تعرف أن جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعد تمام الاستعداد للدفاع عن أهدافه"[45]. في حين ردّ نتنياهو محذراً "أن إيران هي المستفيد من التطورات العربية وأنه لا بدّ من مواجهة ذلك"، وأضاف "إن الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني". أما وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان فعدّ خطوة إيران بتسيير سفينتين حربيتين إيرانيتين عبر قناة السويس "عملاً استفزازياً من إيران". وفي جريدة هآرتس ركز ألوف بن Aluf Benn على "دلالات الخطوة الإيرانية، وخطورة أن تتحول مصر مرة أخرى إلى دولة مواجهة". ورأى أن عبور السفينتين الإيرانيتين "يمثل التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمي في أعقاب سقوط حسني مبارك"، وأن "مصر ترسل إشارة مفادها بأنها لم تعد ملتزمة بالملف الاستراتيجي مع إسرائيل ضدّ إيران، وأنها أصبحت مستعدة للتعاون مع إيران، مثلما تفعل تركيا بالضبط في السنوات الأخيرة"[46].

كرر الرئيس الإيراني مواقفه من "إسرائيل" في مناسبات مختلفة؛ فقال في استقبال ضيوف مؤتمر "مؤتمر التحالف العالمي ضدّ الإرهاب لتحقيق السلام العادل" International Conference on Global Alliance against Terrorism for a Just Peace، الذي عقد في طهران، إن:

> إسرائيل تمثل البؤرة الرئيسية للأعمال الإرهابية في العالم... وإن المستعمرين، وبذريعة الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، قاموا بتنصيب أكثر عملائهم إرهاباً ووحشية في

أرض فلسطين، وعلى مدى 63 عاماً الماضية كانت المجازر ترتكب يومياً، وأشعل الصهاينة خمس حروب في المنطقة، وكانت المنطقة خلال هذه الفترة تعاني من أجواء التهديد وعدم الاستقرار[47].

واجهت إيران بعد الثورات العربية اتهامات باستئناف التقدم نحو برنامج نووي غير سلمي. ترافقت تلك الاتهامات مع تلويح إسرائيلي بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبشنّ حرب ضدّ إيران حتى من دون استشارة الولايات المتحدة. وعدّ الكثيرون أن خيار الحرب من الجانب الإسرائيلي أو حتى من الجانب الأمريكي ضدّ طهران هو "هروب من العجز عن إيجاد حلول لأزمات المنطقة"، التي ازدادت تعقيداً منذ اندلاع ربيع الثورات العربية، وحلاً معقولاً لحالة الارتباك التي تواجه السياسة الأمريكية في إدارتها للأوضاع غير المستقرة التي فرضت نفسها بسبب تلك الثورات، وأدخلت الإسرائيليين والأمريكيين في حسابات معقدة، وخيارات غامضة وغير مريحة، حفزتهما لطرح خيار الحرب ضدّ إيران وتضخيم الخطر الإيراني، لإقناع روسيا والصين بفرض عقوبات جديدة، بدلاً من خيار الحرب الذي تراجع وبات مستحيلاً أو شبه مستحيل[48]. ردت إيران بقوة على التهديدات الإسرائيلية وعلى "الخيارات الأميركية المفتوحة" ضدّ طهران؛ بإلقاء "إسرائيل" في "مزبلة التاريخ" إذا تعرضت لهجوم، حسب تصريح أمير علي حاجي زاده Amir-Ali Hajizadeh، رئيس قيادة الفضاء والطيران في الحرس الثوري Islamic Revolutionary Guard Corps الإيراني، لوكالة أنباء فارس Fars News Agency (FNA). وكان المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء يحيى رحيم صفوي Yahya Rahim Safavi قد قال إنه في حالة شنّ أي اعتداء عسكري أو أمني على إيران فإن زمام المبادرة ستكون بعهدة بلاده.

وكانت جريدة هآرتس نقلت عن مسؤول إسرائيلي بارز قوله إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يحاول حشد تأييد وزاري لشنّ هجوم على إيران" على خلفية برنامجها النووي. ورداً على التهديدات، قال صفوي: "ردّ إيران على بادئي الحرب سيكون رداً مدمراً يجعلهم يشعرون بالندم، ويجب على الأعداء أن يدركوا أن أي تهديد عسكري ضدّ إيران سيواجه بعمليات عسكرية تفوق التصور من قبل القوات المسلحة الإيرانية"[49].

لم تنقضِ أسابيع قليلة على الإطاحة بالرئيس مبارك حتى تمّت المصالحة في مصر بين فتح وحماس. وقد أيدت إيران مثل باقي الدول العربية والإسلامية هذه المصالحة، وأيدت الدور المصري فيها. لكن إيران لم تكتف بهذا التأييد بل عدّت على لسان أكثر من مسؤول أن المصالحة لوحدها غير كافية وليست هدفاً بذاتها، بل يجب أن تكون خطوة باتجاه تحقيق الأهداف التاريخية للشعب الفلسطيني، وضرورة استمرار المقاومة وتحقيق الانتصارات الكبرى، والتمهيد لفتح معبر رفح.

ووصف وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي Ali Akbar Salehi اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس بأنه "خطوة إيجابية ومباركة على طريق تحقيق الأهداف التاريخية للشعب الفلسطيني المظلوم". وأفادت وكالة مهر للأنباء Mehr News Agency (MNA) أن صالحي أوضح أن وحدة الفصائل الفلسطينية ووحدة المقاومة في مواجهة "الكيان الصهيوني المحتل" هما عاملان مهمان وضروريان، لبلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

ورحب وزير الخارجية بالاتفاق معتبراً "أنه يمثل أول إنجاز للشعب المصري العظيم على صعيد الساحة الفلسطينية، بعد التغييرات التي جرت في مصر"؛ كما أعرب صالحي عن شكره وتقديره لجهود الحكومة المصرية الجديدة في هذا الشأن، وعن أمله بأن يسفر هذا الاتفاق الفلسطيني عن فتح معبر رفح في أسرع وقت حتى يحصل شعب فلسطين المظلوم في قطاع غزة على احتياجاته الأساسية الإنسانية والحياتية[50]. وقال وزير الخارجية الإيرانية "إن الاتفاق بين حركتي فتح وحماس يصب في مسار تعزيز جبهة المقاومة، لأن الصهاينة لا يفهمون سوى لغة المقاومة..."؛ وإن بلاده تشجع على الوحدة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، لأنها تعدّ الوحدة عاملاً مؤثراً في المقاومة. ووجه صالحي الشكر إلى الحكومة والشعب المصري "اللذين وفرا الأرضية للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية" معرباً في نفس الوقت عن أمله بأن تتمكن الفصائل الفلسطينية "من تحقيق التقدم في هذا المجال استناداً إلى أسسها المبدئية، المتمثلة في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني"[51].

كذلك أعلن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani، ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني علاء الدين بروجردي Aladdin Brojerdi دعم إيران اتفاق المصالحة بين حركتي حماس وفتح. ورأى بروجردي أن اتفاق المصالحة يشكل خطوة مهمة على طريق وحدة وتضامن الشعب الفلسطيني. وأضاف أنه نظراً لأن الفصائل الفلسطينية تتطلع إلى أهداف مشتركة، لذا يمكن اعتبار هذا الاتفاق "خطوة إلى الأمام في مواجهة الكيان الصهيوني". وعدّ أن هذا الاتفاق الفلسطيني والثورة المصرية يمثلان خطوتين كبيرتين "تقربان الكيان الصهيوني من نهايته"[52].

قامت مصر أيضاً بعد الثورة بدور رئيس في اتمام عملية التبادل بين الأسير الإسرائيلي الجندي جلعاد شاليط والمعتقلين الفلسطينيين. وقد أيدت إيران عملية التبادل. وعدّتها انتصاراً للشعب الفلسطيني، على طريق استرجاع فلسطين كلها. وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إنه يهنئ الشعب الفلسطيني على إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين... "ونأمل أن تعود أرض فلسطين كلها يوماً إلى أصحابها الحقيقيين". وفي اتصال هاتفي بين رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لاطلاعه على تفاصيل عملية

التبادل قال نجاد "إن الجمهورية الإسلامية تقف دوماً إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم والمقاوم. وستدافع عن قضايا هذا الشعب الحر والأبي... ولا شكّ أن هذا الموضوع يشكل إنجازاً كبيراً للشعب الفلسطيني وكافة المسلمين، ومحبي العدالة والحرية في العالم، وإن الشعوب المستقلة مسرورة بهذا الإنجاز"؛ في حين قال هنية "إن إيران كانت ولا زالت تدعم الشعب الفلسطيني وتقف إلى جانبه، وإنها شريكة في انتصاراته"[53].

لكن الحدث الفلسطيني الثالث الذي حصل في سنة 2011، وهو طلب انضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية إلى الأمم المتحدة، لم يلقَ الترحيب المتوقع من إيران، خلافاً لمواقف الدول العربية والإسلامية كافة. وخلافاً لموقف إيران المؤيد من دون تردد للمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، أو لعملية التبادل لإطلاق الجندي الإسرائيلي. وقد بررت إيران الاعتراض على طلب العضوية إلى الأمم المتحدة بمخاوفها من أن يكون تمهيداً "لإنهاء حقّ العودة والقبول بتقسيم فلسطين..." . لذا أكد المرشد الأعلى علي خامنئي، خلال كلمة ألقاها لدى افتتاح المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية، في 2011/10/1، في العاصمة الإيرانية طهران، على[54]:

- أنه يجب تحرير كل فلسطين لا جزءاً منها. مؤكداً أن كل مشروع يهدف إلى تقسيم فلسطين مرفوض تماماً، وأن فلسطين هي "من النهر إلى البحر".
- إن الإسلام والجهاد هما المحرك الأساسي لشعوب المنطقة لمقاومة الكيان الغاصب.
- رفض التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية مشيراً إلى أن مشروع السلطة الفلسطينية لانتزاع اعتراف بالدولة الفلسطينية يعني إنهاء حقّ العودة وحقّ الفلسطينيين في أراضي 1948.
- إن إيران لا تريد رمي اليهود في البحر، بل يجب أن يقرر الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه وتقرير نظامه الحاكم كأي شعب آخر. وأكد أن كل الفلسطينيين الأصليين من مسلمين ويهود ومسيحيين يجب أن يشاركوا في استفتاء عام ومنضبط ويحددوا مصير دولتهم.
- إن أمن الكيان الإسرائيلي سيكسر على أيدي الشعوب المسلمة المقاومة... وإن الصواريخ الإيرانية ستفعل فعلها متى ما استوجب الأمر، محذراً "إسرائيل" من ضربات موجعة لا يمكن للدرع الصاروخية لحلف شمال الأطلسي منعها.

إن الخامنئي كما يبدو يخشى من طلب العضوية إنهاء حقّ العودة، وهو يرفض تقسيم فلسطين، ويدعو في الوقت نفسه إلى استفتاء فلسطيني عام لتقرير مصير الشعب الفلسطيني. وكان خامنئي قد أكد هذه المعاني في ذكرى وفاة آية الله الخميني Ayatollah Khomeini مؤسس الجمهورية الإيرانية، مشيراً إلى أن من حقّ الفلسطينيين أن يختاروا حكومتهم بأنفسهم، وهي التي ستقرر ما يجب فعله بالصهاينة القادمين من الخارج[55].

أما الرئيس محمود أحمدي نجاد فدعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في السيادة. ونشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC)، في 2011/10/3 أن الرئيس الإيراني دعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في السيادة، وقال إنه إذا ما تمّ الاعتراف بذلك فإن قضية الدولتين أو الثلاث أو حتى العشر دول ستحل أوتوماتيكياً. وأضاف نجاد في كلمة له في ختام المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية الذي عقد في طهران إن المهمة الأكثر أهمية هذه الأيام هي في توحيد المواقف خلف الشعب الفلسطيني "حتى يتمكن من إزالة جذور فساد الصهيونية، وتعود الأراضي كاملة إلى الفلسطينيين" على حدِّ تعبيره. واقترح نجاد "حلاً بسيطاً" للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يقوم على أن "يعود كل واحد إلى دياره". وقال "لقد تمّ جلب أناس فقراء إلى فلسطين مع وعد بمنحهم الأمن والعمل، في حين تحول الفلسطينيون إلى لاجئين. اليوم يجب أن يعود الفلسطينيون إلى ديارهم وأن يعود الآخرون إلى حيث أتوا". وأضافت وكالة معاً الإخبارية في 2011/10/3 أن الرئيس نجاد شدد خلال استقباله رئيس مجلس الأمة الكويتي محمد جاسم الخرافي على أن "القضية الفلسطينية هي المحور المشترك لجميع الدول الإسلامية". وقال إنه "على جميع دول المنطقة أن تتحد لتحرير فلسطين والقدس الشريف"، وأضاف أن "الغرب لو تمكن مرة أخرى من ترسيخ الصهاينة فإن الأمر سيكون أصعب".

على الرغم من العلاقات الوطيدة بين حركة حماس والقيادة الإيرانية، إلا أن الموقف من قضية طلب العضوية في الأمم المتحدة كانت موضع تباين بين الطرفين. ففي حين أكدت القيادة الإيرانية رفضها هذه الخطوة خشية إنهاء حقّ العودة أو التقسيم، عدّ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة أن التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة يتضمن "مكسباً رمزياً ومعنوياً لا ننكره". مع تأكيد مشعل "أن المقاومة تبقى الخيار والمشروع الاستراتيجي في كل المراحل، حتى تتحرر كل فلسطين، ويجري القضاء على المشروع الصهيوني"، مشدداً على تحرير الأرض أولاً لإقامة دولة حقيقية عليها[56].

خلاصة:

لم تبدل إيران في سنة 2011 من جوهر سياساتها ومواقفها السابقة من القضية الفلسطينة، في التأكيد على خيار المقاومة، وعلى دعم هذا الخيار ورفض عملية التسوية والتفاوض مع الإسرئيليين. وقد تفاعلت إيران مع الثورات العربية، الحدث الاستراتيجي الأبرز في سنة 2011، من خلال رؤيتها للقضية الفلسطيينة. هكذا كانت الثورة المصرية بالنسبة إليها تغييراً في مستقبل "إسرائيل" أكثر مما كانت على أي مستوى آخر. ويبدو أن إيران كانت محقة في هذه المسألة لأن القادة الإسرائيليين عدّوا أنهم فقدوا بخسارة مبارك "الكنز الاستراتيجي"، لينتقلوا بعد الثورة إلى ما سموه "القلق الاستراتيجي". لكن إيران تخشى من المحاولات الغربية

"للهيمنة على الانتفاضات"؛ وهو ما حذّر منه مرشد الثورة الإيرانية ودعا الدول المسلمة إلى فرض إرادتها على الذين يريدون التدخل في شؤونها الداخلية. وحسب قوله، فإذا "كان عالم الاضطهاد والصهيونية العالمية، وخصوصاً النظام الأميركي الاستكباري، يهيمن على الثورات ويسيطر عليها، فسيواجه العالم الإسلامي مشاكل كبيرة لعشرات السنين"[57].

لا يبدو القلق الإيراني مبالغاً فيه من مستقبل التدخل الغربي في الثورات أو محاولة الهيمنة عليها. ثمة قلق من أن تتيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأوضاع الفقر والبطالة مثل هذا التدخل. وثمة قلق من تجربة الحكم الجديدة التي سيواجهها الإسلاميون بعد الثورة، خصوصاً وأن تصريحات ومواقف لبعض قادة الحركات الإسلامية، شددت من جهة على الهمّ الداخلي وأولويته في المستقبل القريب، وتجنبت تلك المواقف من جهة ثانية استفزاز أو استعداء الأمريكان والقوى الغربية، وربطت إلغاء اتفاقية كامب ديفيد مثلاً بإحالة الأمر إلى المؤسسات الدستورية وقرار الشعب المصري.

على الرغم من المخاوف السابقة والمشروعة من الضغوط الغربية لتجنب أي تصعيد ضدّ "إسرائيل" وضدّ المصالح الأمريكية، فيمكن أن ننبه إلى أن:

- "إسرائيل" كانت وستبقى غير مقبولة ككيان من قبل الشعوب العربية والإسلامية. وستبقى هذه الشعوب ضدّ من يتعامل معها من الحكام، وليس من المتوقع أن تكون "إسرائيل" ككيان مقبولة، أو يسهل التعامل معها من قِبل أنظمة الحكم الجديدة.
- من المفترض أن تتمتع المقاومة الفلسطينية تدريجياً (خصوصاً حركة حماس) بحرية أكبر سياسياً وإعلامياً في ساحات عربية عدة، ما يعني أن فضاء الدعم لهذه المقاومة حتى على المستوى الرسمي لن يقتصر على إيران، بل سيتسع ليصبح عربياً أيضاً.
- سيظلّ الاحتلال يتصادم مع الشعب الفلسطيني يومياً، وسيبقى الاستيطان والمستعمرات، وستمضي عملية تهويد القدس والحفريات تحت المسجد الأقصى؛ وهو ما سيجعل فلسطين أولوية حتى لم يرغب في ذلك أي نظام عربي جديد. كما سيفرض هذا الواقع الحاجة إلى كل أنواع الدعم من الدول العربية والإسلامية خصوصاً من إيران وتركيا.
- سيحفل المشهد الفلسطيني والإقليمي المقبل بتحديات عدة أبرزها المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، التي تواجه التساؤل التالي: هل ستتمكن هذه المصالحة من التوافق على برنامج وطني موحد لتحصين الصف الداخلي على قاعدة تحسين شروط المقاومة أو تمهيداً لتحسين شروط التفاوض؟ وهناك أيضاً تحدي استئناف التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي الذي فقد جدواه، ولم يحرز أي تقدم طوال السنوات الماضية.
- على الرغم من هذا الاحتمال بعدم التقدم في التفاوض، ثمة من يريد جذب الثورات العربية، ومعها حركة المقاومة الفلسطينية، إلى تأييد عملية التسوية والمشاركة فيها. في مقابل من يريد من

الثورات أن تكون كما عدّت إيران "تهديداً للكيان الصهيوني". ما يعني أننا سنشهد في المستقبل المنظور تجاذباً قوياً بين هذين الاتجاهين وستتعرض حركة المقاومة (حماس خصوصاً) لضغوط شديدة في هذا المجال. لكن في كل الأحوال مهما كانت طبيعة هذا التجاذب أو حدته بين إيران التي تدعم خيار المقاومة، وبين تركيا أو دول عربية تشجع على خيار التفاوض والتسوية، ومهما كانت العوامل التي ستلعب في مصلحة هذا الاتجاه أو ذاك. فإن أولوية ما ستدعو إليه القيادة الفلسطينة، خصوصاً قيادة المقاومة، مثل تعزيز المقاطعة لـ"إسرائيل" والتصدي لأي شكل من أشكال التطبيع معها، وأولوية ما سيجري في فلسطين نفسها من انتفاضة، أو مصالحة، أو مقاومة، أو حتى اعتداءات إسرائيلية... هو الذي سيمدّ أحد الاتجاهين بأسباب القوة والتقدم أو بأسباب الضعف والتراجع. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن البعد الديني الأيديولوجي للتيار الإسلامي الفلسطيني، وخصوصاً حركتا حماس والجهاد الإسلامي، يجعل من التنازل عن أي جزء من فلسطين خطاً أحمر، وبالتالي يفقد لمشاريع التسوية الحالية المعروضة أي معنى لها بالنسبة لقوى المقاومة الإسلامية الفلسطينية.

رابعاً: ماليزيا

استمرت ماليزيا خلال سنة 2011 في دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني، وفق الشرعية الدولية، فرفضت الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعمت جهود السلطة الفلسطينية في توجهها لمجلس الأمن لأخذ العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. كما استمرت في رفض إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، بالرغم من بعض التصريحات التي خرجت من شخصيات من المعارضة.

تمتعت قضية فلسطين بمكانة متصاعدة في الوسط الماليزي الرسمي والشعبي، ونجحت العديد من المؤسسات الخيرية والشعبية في تفعيل اهتمامات قطاعات شعبية واسعة بالقضية، خصوصاً بعدما شارك بعض الماليزيين في قافلة أسطول الحرية التي حاولت كسر الحصار. وظهر إدراك متزايد لدى القوى السياسية الماليزية بمكانة فلسطين في الوجدان الماليزي، مما جعلها أحياناً مجالاً للتوظيف السياسي الداخلي.

وفي هذا السياق هاجم وزير الخارجية الماليزي حنيفة أمان Anifah Aman زعيم المعارضة أنور إبراهيم Anwar Ibrahim، الذي صرح لجريدة وول ستريت جورنال الأمريكية أنه يدعم اتخاذ كل الإجراءات لحماية أمن "إسرائيل"[58]. ورأى أمان أن هذا التصريح يشكل "موقفاً بائساً ومحرجاً"[59]. وفي المقابل قامت المعارضة الماليزية بكشف أمر رسالة كان قد أرسلها رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad إلى إيهود باراك يوم كان يشغل منصب رئيس وزراء "إسرائيل"، وهو عدّه الحزب الحاكم محاولة للتغطية على التصريحات

المنسوبة لأنور إبراهيم. وفي هذا الإطار أوضح رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق Mohd Najib Tun Abdul Razak أن وزارة الخارجية فحصت الرسالة وارتأت أنه يمكن تعميمها على الرأي العام وأضاف قائلاً: "هذا سيتيح للشعب فهم أن الأسباب التي دفعت الدكتور مهاتير إلى كتابة الرسالة هي للدفاع عن القضية الفلسطينية وحقّ الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة وذات السيادة"[60].

وفي سياق الدعم السياسي الماليزي لجهود السلطة الفلسطينية لأخذ العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وعد وزير الخارجية الماليزي نظيره المصري في لقاء جمعهما في 2011/5/29 التدخل لدى عدد من دول رابطة آسيان للاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما طالبت ماليزيا من خلال مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة حسين حنيف عدم تحميل مسؤولية وقف المفاوضات على "عاتق الفلسطينيين وحدهم"؛ وقال إن إصرار "إسرائيل" على أن توافق فلسطين على المفاوضات المباشرة دون أي شروط مسبقة، لا يعكس استعداد تل أبيب، لتكون عادلة وأكثر تسامحاً مع جارتها في المستقبل. وأضاف "على الرغم من أننا اليوم نتحدث بنبرات التشاؤم، إلا أننا ملتزمون نحو إيجاد حلّ دائم لتشكيل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، حيث يتمكن الجانبان من العيش جنباً إلى جنب في أمن وسلام"[61].

وقد جرت العديد من الأنشطة والفعاليات المؤيدة لفلسطين، ففي يوم القدس العالمي في 2011/8/26 خرج المسلمون في العاصمة الماليزية كوالالمبور بعد صلاة الجمعة في مسيرات بهذه المناسبة، وشارك فيها كبار الشخصيات السياسية والدينية منها رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد. وشدد مهاتير على ضرورة تأهب المسلمين لمواجهة "إسرائيل"[62].

وتنشط في ماليزيا مؤسسات تدعم العمل الخيري لفلسطين مثل مؤسسة أقصى شريف Aqsa Syarif، ومؤسسة أمان فلسطين Aman Palestin، وفيفا باليستينا Viva Palestina، ومؤسسة هلوين فلسطين HALUAN Palestin، كما تمّ إنشاء منظمة الثقافة الفلسطينية مطلع سنة 2011، وقد قامت هذه المؤسسات بمجموعة من النشاطات الداعمة لفلسطين في كافة المجالات.

خامساً: إندونيسيا

تعد إندونيسيا من البلدان التي تتميز بتفاعل شعبي واسع مع القضية الفلسطينية خصوصاً منذ انتفاضة الأقصى، ولحزب العدالة والرفاه الإسلامي، والمشارك في الحكومة بأربعة وزراء، دور مهم في هذا المجال. وقد شاركت جهات إندونيسية في قافلة "آسيا 1"، التي وصلت في مطلع 2011 إلى ميناء العريش، تحمل معها مساعدات بقيمة مليون دولار وثمانية من المتطوعين، وذلك بعد منعها من قبل القوات الإسرائيلية من دخول قطاع غزة بحراً[63]. وقد أعلن رئيس الوفد الإندونيسي المرافق للقافلة

إيرمان عبد الرحمن Irman Abdur-Rahman عن البدء بإقامة مستشفى في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، مع الإشارة إلى نية الرئيس الإندونيسي لزيارة القطاع، حيث قال عبد الرحمن "نعد لزيارة يقوم بها الرئيس الإندونيسي إلى قطاع غزة"[64].

كما تبرعت إندونيسيا في 2011/2/10 ببناء مركز لجراحة القلب والقسطرة في قطاع غزة، وذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الإسلامي للتمنية ووزير الصحة الإندونيسي، بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي[65].

وفي ذكرى النكبة منعت الحكومة الإندونيسية الجالية اليهودية من الاحتفال بـ"عيد استقلال إسرائيل". وصرح وزير الخارجية الإندونيسي مارتي نتاليغاوا Marty Natalegawa أن بلاده تمنع أي محاولة للاحتفال بـ"استقلال إسرائيل" لأن إندونيسيا لا تعترف بدولة "إسرائيل"، وقال مارتي "سياستنا تجاه هذا الموضوع واضحة كالبلور، سنعترف بدولة إسرائيل حين تعترف بدولة فلسطين"[66].

وعقد في مدينة بالي Bali الإندونيسية في 2011/5/27 مؤتمرٌ لدول عدم الانحياز، والذي خصص لأول مرة جلسة خاصة لموضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، برئاسة وزير خارجية إندونيسيا مارتي نتاليغاوا، وبمشاركة وزير الأسرى في حكومة سلام فياض عيسى قراقع[67].

وفي 2011/6/29 عقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا مؤتمر دولي عن القضية الفلسطينية، تحت عنوان "سعياً للوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني"، بمشاركة عشرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب البرلمانية والجمعيات الخيرية في دول منطقة جنوب شرق آسيا وبمشاركة أسامة حمدان مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وبحث المؤتمر "سبل تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وحماية مدينة القدس المحتلة من الممارسات الإسرائيلية وسياسة التهويد المتواصلة"[68].

سادساً: التبادل التجاري

ما تزال تركيا تحتل المرتبة الأولى في العالم الإسلامي في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل"، حيث بلغ التبادل التجاري بينهما سنة 2011 ما مجموعه 4,021.8 مليون دولار فيما كان حجمها في سنة 2010 ما مجموعه 3,110.8 مليون دولار، أي بزيادة بلغت حوالي 29%. وقد تمّ التطرق إلى العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية بشيء من التفصيل في أثناء الحديث عن تركيا.

أما بالنسبة لماليزيا فقد حافظت نسبياً على مستوى تقدمها في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل" الذي سجلته خلال سنة 2010، فقد انخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا، حيث بلغت 716.4 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض مقدارها نحو 10% مقارنة بسنة 2010، بينما ارتفعت الواردات الإسرائيلية من ماليزيا سنة 2011 والتي بلغت 93.6 مليون دولار بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 10% مقارنة بسنة 2010.

وفي إطار التبادل التجاري الإسرائيلي مع الدول الإسلامية فقد نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية تقريراً ذكرت فيه أن "إسرائيل" سعت قبل سنوات طويلة إلى عقد تفاهمات تجارية مع كل من ماليزيا وإندونيسيا، إلا أن انكشاف هذا الأمر أدى إلى تضييق مجالات التبادل التجاري. ويشير التقرير إلى أن الصفقات التجارية بين رجال الأعمال الإسرائيليين ونظرائهم الماليزيين والإندونيسيين تتم في سنغافورة، وكذلك تقوم السفارة الإسرائيلية فيها بتسهيل دخول رجال الأعمال الإسرائيليين إلى إندونيسيا. والملفت للنظر ما ذكره التقرير عن استخدام "إسرائيل" لرجال أعمال ومنظومات تجارية لأهداف سياسية. ونسب لعائلة عوفر Ofer الإسرائيلية التي تمتلك مجموعة عوفر إخوان Ofer Brothers Group قولها بأن المجموعة ساعدت على مدى سنوات أمن دولة "إسرائيل"، وذلك بعد توجيه أصابع الاتهام لها برسو سفنها في الموانئ الإيرانية[69].

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كل من نيجيريا وأذربيجان وكازاخستان قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2011، بالرغم من عدم وجود علاقات رسمية بين "إسرائيل" وهذه الدول الإسلامية، حيث بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا 365.4 مليون دولار بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 20%، وكذلك ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى أذربيجان بنسبة مقدارها نحو 16%، كما ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان بنسبة مقدارها 42% وذلك مقارنة بسنة 2010، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلا أنه لم يصل إلى ما كان عليه في سنة 2008، والتي بلغت فيها قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان نحو 159 مليون دولار. وعلى ما يبدو فإن الاهتمام الإسرائيلي بهذه الدول هو في حالة تزايد مستمر، وهو يحقق اختراقات ونجاحات نسبية في دول يفترض أنها في حالة مقاطعة سياسية واقتصادية مع "إسرائيل". وهذا مؤشر على حالة الاسترخاء التي تعيشها دول إسلامية عديدة في تعاملها مع القضية الفلسطينية. أما باقي الدول الإسلامية فقد سجلت استقراراً نسبياً في حجم التبادل التجاري ومتفاوتاً بين دولة وأخرى (انظر الجدول 4/2).

جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2008-2011 (بالمليون دولار)[70]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008
تركيا	1,850.7	1,310.7	1,086	1,609.9	2,171.1	1,800.1	1,387.7	1,825.3
ماليزيا	716.4	798	116.8	30.2	93.6	85	68.5	100.6
نيجيريا	365.4	303.7	210.3	304.3	0.3	1.6	2.4	1.4
أذربيجان	125.1	107.6	264.3	129.4	0.5	0.3	0.3	0.3
كازاخستان	92.6	62.5	57	158.6	2.5	0.3	0.9	3.4
أوزبكستان	19.4	37.2	20.7	23.3	4	3.3	0.4	2.7
إندونيسيا	17.3	12.9	12.5	15.8	119.7	106.2	90.7	293.4
الغابون	16	8.8	1.9	2.9	0	0	0	0
السنغال	12	3.3	3.7	8.8	4.3	2.6	1.1	0.7
الكاميرون	10.1	12.8	24.3	18.2	0	0.2	0.1	0.5
تركمانستان	6.3	19.9	3.9	1.7	0	0	0.6	0.2
ساحل العاج	5.3	5.4	8.4	9.3	3.6	10	8.1	8.9

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2010-2011 (بالمليون دولار)

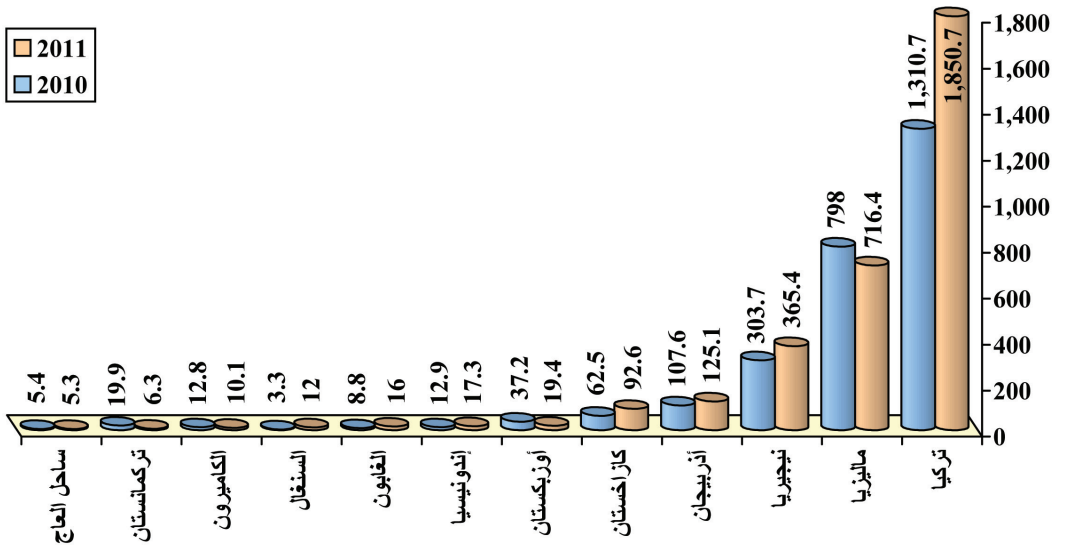

الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2010-2011 (بالمليون دولار)

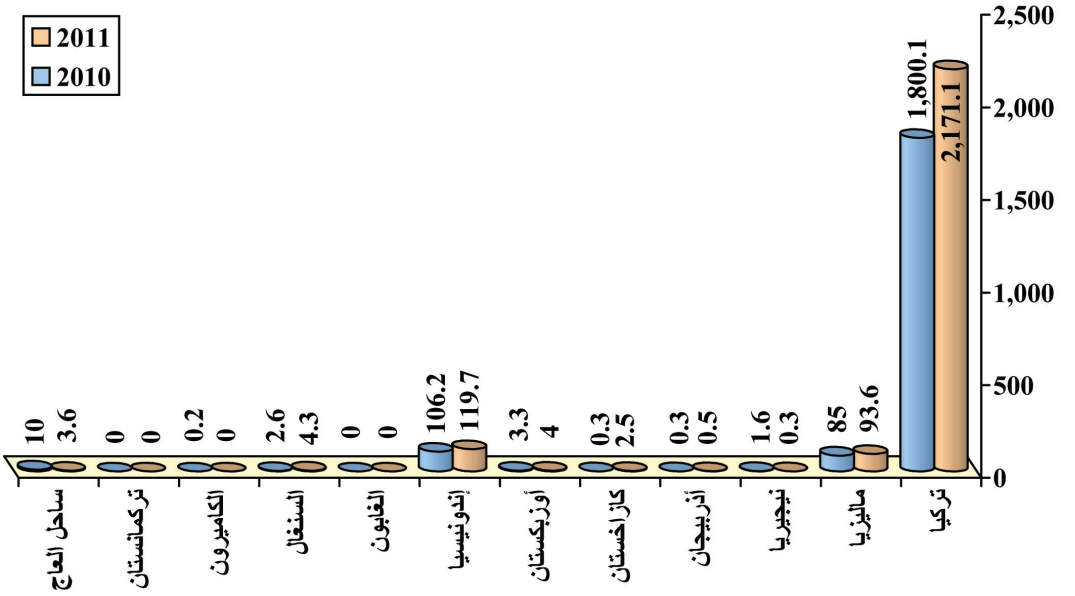

خاتمة

أياً تكن اهتمامات العالم الإسلامي وانشغالاته، فإن القضية الفلسطينية تظلّ قضية مركزية تحتل مكانة متقدمة في السياسات الخارجية للعالم الإسلامي، مع إدراك التباين في مستوى الدعم والتفاعل بين ما هو رسمي وبين ما هو شعبي. ولكن بالرغم من ذلك فما زالت القضية الفلسطينية بحاجة ماسة لتجسيد تطلعات الشعوب الإسلامية تجاه فلسطين، من خلال إدراجها في البرامج السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية...، للقوى السياسية الفاعلة في الدول الإسلامية. وعلى ما يبدو أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت محافظة على إسهامها الخجول تجاه القضية الفلسطينية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحال في المدى المنظور، ما لم يحدث تغيُّرٌ أساسي في رؤية عدد من الدول الكبيرة للقضية الفلسطينية وطريقة تناولها. ولعل التغيرات في العالم العربي وخصوصاً في مصر، تحمل على التفاؤل في هذا المجال.

أما بالنسبة لتركيا فإن المؤشرات تُدلِّل على وجود مستويين في التعامل مع القضية الفلسطينية، فعلى المستوى الشعبي استمرت وتيرة الدعم للقضية الفلسطينية بالتزايد، مع ارتفاع ملحوظ في حالة العداء الشعبية التركية لـ"إسرائيل".

أما المستوى الرسمي التركي فقد حافظ على نبرته السياسية المعادية لـ"إسرائيل"، من خلال اتخاذه إجراءات عقابية ضدّ السياسة الإسرائيلية الرافضة للاعتذار عن قتل المتطوعين الأتراك في سفينة مرمرة. ولكن السلوك الميداني التركي الرسمي الذي أبقى على العلاقات الدبلوماسية

مع "إسرائيل"، وإن بحدود أقل مما كانت عليه سابقاً، واستمراره بالانفتاح في علاقاته التجارية والاقتصادية مع "إسرائيل"، يؤشر إلى أن تركيا تميل إلى إتباع سياسة براجماتية في سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل"؛ حيث وضعت نصب عينيها عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقتها مع أمريكا وسعيها لعضوية الاتحاد الأوروبي، التي قد تتأثر في حال استمرت تركيا في رفع سقف العداء لـ"إسرائيل".

وبالرغم من حفاوة الاستقبال الذي لقيه رئيس الوزراء الفلسطيني المُقال إسماعيل هنية في البرلمان التركي في 2012/1/3، إلا أن الدعم التركي الرسمي الاقتصادي لفلسطين ما زال ضئيلاً، ولا يتناسب مع وزن تركيا سياسياً واقتصادياً في العالم الإسلامي.

أما إيران فقد استمرت في الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية كتعبير عن رؤيتها الإسلامية للصراع مع "إسرائيل"، وهو ما يصب أيضاً في المصلحة الإيرانية التي تتهمها بعض الجهات بوجود أجندة أيديولوجية خاصة بها في المنطقة. ولكن في ظلّ الثورات العربية وما تعرضت له المنطقة من إعادة تشكيل للخريطة السياسية، فإن ذلك قد أدى إلى تفكك جبهة "الاعتدال"، في الوقت الذي حدث فيه نوعٌ من التخلخل في جبهة الممانعة (إيران–سورية – حماس – حزب الله)، خصوصاً فيما يتعلق بالأحداث في سورية. فبينما اتخذت إيران موقفاً مسانداً للنظام السوري، فإن حماس دعمت المطالب المُحقَّة للشعب السوري في الحرية والديموقراطية، دون أن تنكر في الوقت نفسه دور سورية في احتضان المقاومة الفلسطينية ودعمها. وقد تتسع هوَّة الاختلاف مع تطورات الأحداث في سورية. غير أن قضية فلسطين ودعم المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ينبغي أن تبقى أمراً يتفق عليه المسلمون ويجتمعون عليه مهما كانت اختلافاتهم. مع الوضع في الاعتبار أن تحرير الإنسان وقيام أنظمة تعبر عن عزته وكرامته، هو خطوة جوهرية في بناء مشروع حضاري تحرري يواجه المشروع الصهيوني.

هوامش الفصل الرابع

[1] ميثاق المنظمة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2008/3/14، انظر: http://www.oic-oci.org/page_detail.asp?p_id=61

[2] **الحياة**، 2011/1/10.

[3] **البيان**، 2011/1/19.

[4] **الرأي**، عمّان، 2011/1/23.

[5] الوطن أون لاين، 2011/5/16.

[6] قدس برس، 2011/5/24.

[7] **الحياة الجديدة**، 2011/7/20.

[8] قدس برس، 2011/4/28.

[9] **الشرق الأوسط**، 2012/2/21.

[10] جريدة **ميلّيت**، تركيا، 2011/6/21.

[11] **جريدة راديكال**، 2011/6/19.

[12] **ميلّيت**، 2011/9/5.

[13] مقابلة للكاتب مع اوزديم سانبرك، العضو التركي في لجنة بالمر، إسطنبول، 2011/10/31.

[14] *The New York Times* newspaper, 1/9/2011, http://www.nytimes.com/2011/09/02/world/middleeast/02flotilla.html?_r=3&smid=tw-nytimes&seid=auto

[15] Press Statement by H.E. Mr. Ahmet Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Regarding Turkish-Israeli Relations, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa

[16] Ibid.

[17] President Gül Pronounces the Palmer Report as Void, Presidency of the Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.tccb.gov.tr/news/397/80617/president-gul-pronounces-the-palmer-report-as-void.html

[18] جريدة **يني شفق**، تركيا، 2011/9/7.

[19] **الاتحاد**، 2011/9/7.

[20] Trade with Israel on Course, site of Justice and Development Party,Turkey, 5/9/2011, http://www.akparti.org.tr/english/haberler/trade-with-Israel-on-course/12497

[21] **الحياة**، 2011/9/7.

[22] **الحياة**، 2011/9/3.

[23] جريدة **زمان**، تركيا، 2011/9/2.

[24] **السفير**، 2011/9/20.

[25] **ميلّيت**، 2011/9/8.

[26] **السفير**، 2011/9/27.

[27] رويترز، 2011/10/25، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79O10720111025؛ وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 25/10/2011, http://www.jpost.com/VideoArticles/Video/Article.aspx?id=243154

[28] *Hürriyet* newspaper, 11/1/2011, http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=confidence-for-the-new-leadership-in-chp-low-2011-01-11

[29] موقع صوت أمريكا Voice of America، 2011/10/31، انظر: http://www.voanews.com/turkish/news/ (باللغة التركية)

[30] See Foreign Trade By Countries, Turkish Statistical Institute (TURKSTAT), http://www.turkstat.gov.tr/VeriBilgi.do?tb_id=12&ust_id=4

[31] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[32] Ibid.; and see Foreign Trade By Countries, TURKSTAT.

[33] **زمان**، 2012/1/6.

[34] **ميلّيت**، 2012/1/29.
[35] **يني شفق**، 2011/11/9، نقلاً عن جريدة **الفاينانشيال تايمز** *Financial Times*.
[36] **ميلّيت**، 2011/12/15.
[37] **السفير**، 2011/2/5؛ وانظر: موقع مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2011/2/4، في: http://www.leader.ir
[38] فلسطين أون لاين، 2011/2/21؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/2/21.
[39] **القدس العربي**، 2011/8/27؛ ووكالة مهر للأنباء، طهران، 2011/8/26، انظر:
http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1392603
[40] **اليوم السابع**، 2011/11/15.
[41] **الخليج**، 2011/3/25.
[42] **الخليج**، 2011/1/6.
[43] **الراي**، الكويت، 2011/2/21.
[44] فلسطين أون لاين، 2011/2/12.
[45] **الحياة**، 2011/2/24.
[46] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، تقدير استراتيجي رقم (30)، بيروت، أيار/ مايو 2011، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html
[47] الوطن أون لاين، 2011/5/16.
[48] مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 136، 2011، ص 6-7.
[49] **القدس العربي**، 2011/11/22.
[50] مهر للأنباء، 2011/4/28.
[51] **القدس العربي**، 2011/5/14.
[52] **الشرق الأوسط**، 2011/5/4.
[53] **السفير**، 2011/10/17؛ وانظر أيضاً: موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية، 2011/10/18، في: http://www.president.ir/ar/31627
[54] رويترز، 2011/10/1؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/10/1.
[55] **الاتحاد**، 2011/6/5؛ وانظر: مكتب السيد علي الخامنئي، 2011/6/4.
[56] **الأخبار**، 2011/10/3؛ وانظر أيضاً: موقع بصائر، 2011/10/3، في:
http://basaer-online.com/basaer/feker/96-7rakat-mo3a9erah/1192-2011-10-02-22-17-44.html
[57] **الأخبار**، 2011/9/2.
[58] *The Wall Street Journal*, 26/1/2012, http://online.wsj.com/article/SB10001424052970203363504577184631682335306.html
[59] وكالة الأنباء الوطنية الماليزية – برناما، 2012/1/30، انظر:
http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=gen&id=34613
[60] برناما، 2012/2/27، انظر: http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=ts&id=35051
[61] برناما، 2012/1/25، انظر: http://www.bernama.com/arabic/v2/news_details.php?news_cat=gen&id=34549
[62] جريدة **العرب اليوم**، عمّان، 2011/8/26، انظر:
http://www.arabstoday.net/fsefi-fgekrkg-icbzggsjgg-kmkig-kif-gecs-geygefk.html
[63] **الخليج**، 2011/1/3.
[64] **الدستور**، 2011/1/5.
[65] **الدستور**، 2011/2/11.
[66] **القدس العربي**، 2011/5/14.
[67] **الحياة الجديدة**، 2011/6/2.
[68] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/30.
[69] **القدس العربي**، 2012/1/8؛ وانظر:
Haaretz, 19/1/2012, http://www.haaretz.com/business/the-badly-kept-secret-of-israel-s-trade-throughout-the-muslim-world-1.408103
[70] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت